

## أزمة فاشودة

١٨٩٨

يعتبر المؤرخون الاحتلال البريطاني لمصر ، والثورة المهدية ، وفشل جوردون ونهايته ، وإخلاء السودان في سنة ١٨٨٥ حوادث مهمة جداً بالنسبة لشيئين : أولهما بالنسبة للعلاقات السياسية الكبرى في أوروبا نفسها ، وثانيهما بالنسبة لحركة الاستعمار عامة وفي إفريقية بصفة خاصة .

ولأضرب مثلاً على تأثيرها في السياسة الأوروبية : إن أهم حقيقة في تاريخ العلاقات السياسية الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى كانت الحقيقة التي تولدت عنها المحالفات الكبرى ، وهي حرب فرنسا وألمانيا سنة ١٨٧٠ واستيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين ، وتصميم فرنسا على استرداد ذلك الجزء في يوم من الأيام . ترتب على ذلك تحرك الدول نحو تنظيم المحالفات ، فابتدأ بين فرنسا وروسيا التقارب الذي انتهى بالمحالفة الروسية الفرنسية ، على اعتبار أن ألمانيا عدو مشترك للدولتين في وسط أوروبا ، أما ألمانيا فجمعت إليها الإمبراطورية النمساوية وإيطاليا . وكانت الإمبراطورية النمساوية تعتمد على ألمانيا ، لأنها كانت لها آمال ومطامع في البلقان ، وتخشى امتداد النفوذ الروسي في هذه المنطقة . أما إيطاليا فكانت حليفاً ثالثاً غير موثوق به كل الوثوق لأنها كانت لها مصالح في أوروبا الوسطى من جهة ، ومن جهة أخرى كانت تحب مصالحة الدول البحرية كإنجلترا وفرنسا . الذي يهمننا من هذا هو أثر احتلال مصر ومشروعات تقسيم إفريقية في علاقات الدول الأوروبية بعضها ببعض ، من حيث أن هذه المسائل من ناحية تبعد بين الدول ، ومن ناحية أخرى تستخدم في سبيل المغايات الأوروبية نفسها . فكانت أول نتيجة لاحتلال إنجلترا لمصر أن فرنسا ساءت تلك النهاية ، وأن هذا أوجد جفوة بين الدولتين

الغريبتين ، وأن بسمرك استخدم هذا ليحول دون أى تقارب بين الكتلة الروسية الفرنسية وإنجلترا ، وعمل طوال مدته على تأييد الاحتلال الإنجليزي لمصر . وأفاد بذلك إنجلترا كثيراً ، لأن فرنسا كلما أثارت صعوبات أمام الاحتلال الإنجليزي ، يأتي التأييد الألماني ويفسد كل تلك الصعوبات . ثم تستخدم السياسة الألمانية تأييدها لإنجلترا كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ، كجعل إنجلترا تبتعد عن فرنسا ، وكحمل الإنجليز على التسليم بمشروعات استعمارية ألمانية في إفريقيا .

أما عن تأثير تلك الحوادث التي ذكرتها ، وهي الاحتلال البريطاني لمصر والثورة المهدية وفشل جوردون ونهايته وإخلاء السودان ، في تقسيم إفريقيا ، فالكلام فيه له وجهان : الوجه العام ، وهو المتعلق بمسائل الدول المختلفة لاقتطاع أجزاء من إفريقيا ، ويمكنني أن أقرر أنه تم في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر وضع الخطوط الرئيسية للخريطة الإفريقية ، وأن هذه المدة تعتبر عصر تقسيم إفريقيا ، الذي التهمت فيه أراضي القارة الالتام المعروف . وكان هذا بموجب عمليات دبلوماسية دقيقة ، متصلة أكبر الاتصال بالدبلوماسية الأوروبية العالمية في ذلك الوقت . والدول التي اشتركت في التقسيم كانت إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا . أما عن الوجه الخاص وهو المتعلق بمنطقة أعالي النيل نفسها ، فقد همت تلك الدول ، بالإضافة إلى الحبشة ، بأن تصل إليها ، أى أن كل مسعى لهذه الدول في التقدم من سواحل إفريقيا كان للوصول إلى أعالي النيل . وعلى هذا الأساس عند ما أعلن إخلاء السودان ، وتُرك لعوامله الداخلية بعد سقوط الخرطوم ، اعتبرته هذه الدول كلها - ما عدا إنجلترا طبعاً - أرضاً بلا صاحب ، وحاولت الزحف نحو تلك الأرض . وإنجلترا كان أملها أن تمنع ذلك الزحف ، لأنها كانت تريد أن تكون هي الوريثة عندما تحين لها الفرصة لتحقيق ذلك ، فكانت سياستها مقاومة كل من يعرض سبيلها في إتمام مشروع تأسيس

إمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الزجاء الصالح ، وأن تحول دون أية دولة والاستيلاء على منطقة أعالي النيل ، فهي حجر الزاوية للقبر العظيم الذى تستند عليه الإمبراطورية الإفريقية . كما أنها كانت تريد منع وقوع أعالي النيل فى أيدي دولة أوروبية فهدد مصر وهى صاحبة الشأن فيها ؛ لذلك أصبحت حماية أعالي النيل أحد مفاتيح السياسة البريطانية فى إفريقيا .

من الممكن الهجوم على أعالي النيل من اتجاهات مختلفة : من البحر الأحمر ، ومن ساحل إفريقيا الشرقى ، ومن الكونغو . وقد سملت إنجلترا للدولة لا تخشى بأسها ، وهى إيطاليا ، الاستقرار فى بعض أقاليم غربى البحر الأحمر فأعطتها مصوع ، وشجعها على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات علمية وتجارية إلى إقليم هرر ، كما سمحت لها باحتلال كسلا مؤقتاً . ثم عقدت معها فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤ اتفاقات نصت على اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل إريتريا ، وتشمل جميع الحبشة ، وتنتهى على ساحل المحيط الهندى بما فيها الصومال الإيطالى . والمهم أنه روعى فى رسم حدود هذه المنطقة أن تكون بعيدة عن وادى النيل ، وفى الوقت نفسه تقف سداً ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غرباً من الصومال الفرنسى ؛ وهكذا اتبعت بريطانيا فى منطقة غربى البحر الأحمر سياسة تحول دون هجوم فرنسا وإيطاليا والحبشة على أعالي النيل من هذه الناحية .

وفى ساحل إفريقيا الشرقى اتبعت إنجلترا سياسة انتهت بتقسيم هذه المنطقة مع ألمانيا بمقتضى معاهدة بين الطرفين فى سنة ١٨٩٠ ، وباحتلال إنجلترا لأوغندا وإعلان حمايتها عليها فى سنة ١٨٩٤ .

وفى الغرب ، كما فى الشرق ، أرادت الحكومة البريطانية اتخاذ احتياطات لحماية أعالي النيل من الاعتداء ، فعقدت مع ألمانيا معاهدة فى نوفمبر سنة ١٨٩٣ تسمح للممتلكات الألمانية فى الكمرون بأن تمتد شمالاً حتى بحيرة تشاد ، وشرقاً فى حدود دولة الكونغو ، بحيث تكون بعيدة عن أعالي النيل . وكانت

إنجلترا ترى من وراء ذلك إلى قطع الطريق على امتداد المناطق الفرنسية إلى النيل .  
ولكن فرنسا استطاعت أن تحقق مع ألمانيا في مارس سنة ١٨٩٤ على تحديد  
الحد للشرق للأكرتون ، بحيث تركت لفرنسا الحرية في التوسع شمالاً حتى  
بحيرة تشاد وشرقاً كما تريد . وبذلك أعطت ألمانيا لفرنسا ما أخذته من إنجلترا  
قبل ذلك بثلاثة أشهر ، فاجتهدت إنجلترا إلى ليوبولد ملك بلجيكا ، وعقدت  
معه اتفاقاً في مايو سنة ١٨٩٤ ، تنص المادة الثانية منه على تأجير منطقة بحر  
الغزال إلى ليوبولد ، وذلك لمنع الفرنسيين من التقدم إلى أعالي النيل من ناحية  
الغرب ، وتنص المادة الثالثة على أن يوجر ليوبولد إلى بريطانيا ممراً عرضه  
١٦ ميلاً وطوله ١٨٨ ميلاً ، ويمتد من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة ألبرت  
ادولف . وهذا للمر كانت تريده إنجلترا ، لأنه كان حلقة اتصال هامة في  
المشروع المشهور بالخط الحديدي من الكاب إلى القاهرة . احتجت فرنسا  
وألمانيا على هذا الاتفاق ، فاضطرت بريطانيا وبلجيكا إلى التراجع وأعلنت  
بطلان هاتين المادتين . كما اضطرت ليوبولد لأن يوقع اتفاقاً مع فرنسا في أغسطس  
سنة ١٨٩٤ ، تنازل بمقتضاه عن فكرة احتلال منطقة بحر الغزال ، فبقى  
الطريق مفتوحاً أمام الفرنسيين للوصول إلى أعالي النيل من ناحية الغرب ..

ثم جرت مباحثات بين إنجلترا وفرنسا في أوائل سنة ١٨٩٥ كانت نتيجتها  
الفضل ، فأدى هذا إلى تحمس كبير من جانب الإمبرياليين الفرنسيين ،  
وأصبحوا يحلمون - أكثر من أى وقت مضى - ببلوغ النيل عن طريق  
بحر الغزال . ولمعارضة المشروع البريطاني ، الذي يهدف إلى وصل الكاب  
بالقاهرة في خط غير منفصم من الأراضي البريطانية ، ظهر مشروع وصل  
الاطلنطى بالبحر الأحمر في خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع  
الكبرى الإفريقية بالعرض قبل أن تقطعها إنجلترا بالطول . كما أن ليوبولد  
قام أيضاً في تلك السنة بمباحثات في لندن وباريس ، يهدف من ورائها إعطائه  
كل وادي النيل من الخرطوم حتى بحيرة فكتوريا بصفة إيجار . ولكنه لم ينجح

في هذه المباحثات ونظر إلى نشاطه باستخفاف . .

وعلى العموم كانت بريطانيا في أوائل عام ١٨٩٦ غير مستعدة لإعطاء فرنسا أو بلجيكا أو غيرها أية امتيازات حقيقية في أعالي النيل . وكان هدفها تأجيل المسألة المصرية السودانية حتى يتم استعدادها فتعمل فيها بقوة . ولكن لم تتح للإنجليز فرصة اختيار الوقت المناسب لم . فلقد انقلب الموقف السياسي ، وزاده تعقيداً انهزام الإيطاليين أمام الأحباش في عدوة في مارس سنة ١٨٩٦ .

وعلى أثر هذه الهزيمة اتخذت إنجلترا فوراً قرارها بالتقدم لاسترداد السودان عن طريق وادي حلفا والنيل . ويعلل بعض الكتاب مثل ونستون تشرشل اتخاذ هذا القرار بأن الرأي العام البريطاني ضغط على الحكومة لشعوره بوجوب الأخذ بثأر جوردون . ويقول البعض الآخر إن الذي أزعج الإنجليز حقاً هو النشاط الذي استأنفه اللواويش في شرق السودان ، وأنه كان هناك تفاهم بينهم وبين إمبراطور الحبشة . والحقيقة أنه بهزيمة الإيطاليين - أصدقاء الإنجليز - في عدوة ، تحطم السد الذي حاول الإنجليز إقامته في وجه فرنسا في الناحية الشرقية حتى لا تصل إلى أعالي النيل من هذه الناحية . ولما أدرك البريطانيون خطورة موقفهم بهزيمة أصدقائهم وانكشاف جناحهم الشرقي ، أسرعوا في تنفيذ استرداد السودان لكي يصلوا بقواتهم إلى أعالي النيل قبل وصول الفرنسيين . وكانت حملة استرداد السودان بقيادة كتشنر ، وانتهت بهزيمة عبد الله المتعاشي في أم درمان في سبتمبر سنة ١٨٩٨ .

وكانت فرنسا لسنين عديدة تريد جلاء الإنجليز عن مصر . وعند ما فشلت في هذا الأمر قررت الاندفاع إلى أعالي النيل ، لترغم الحكومة البريطانية على الاتفاق بخصوص المسألة المصرية ، ولتضع حداً لحلم البريطانيين بربط مصر برأس الرجاء الصالح ، فقررت في سنة ١٨٩٦ إرسال حملة إلى أعالي النيل بقيادة الضابط مارشان . ووصل مارشان إلى فاشودة على

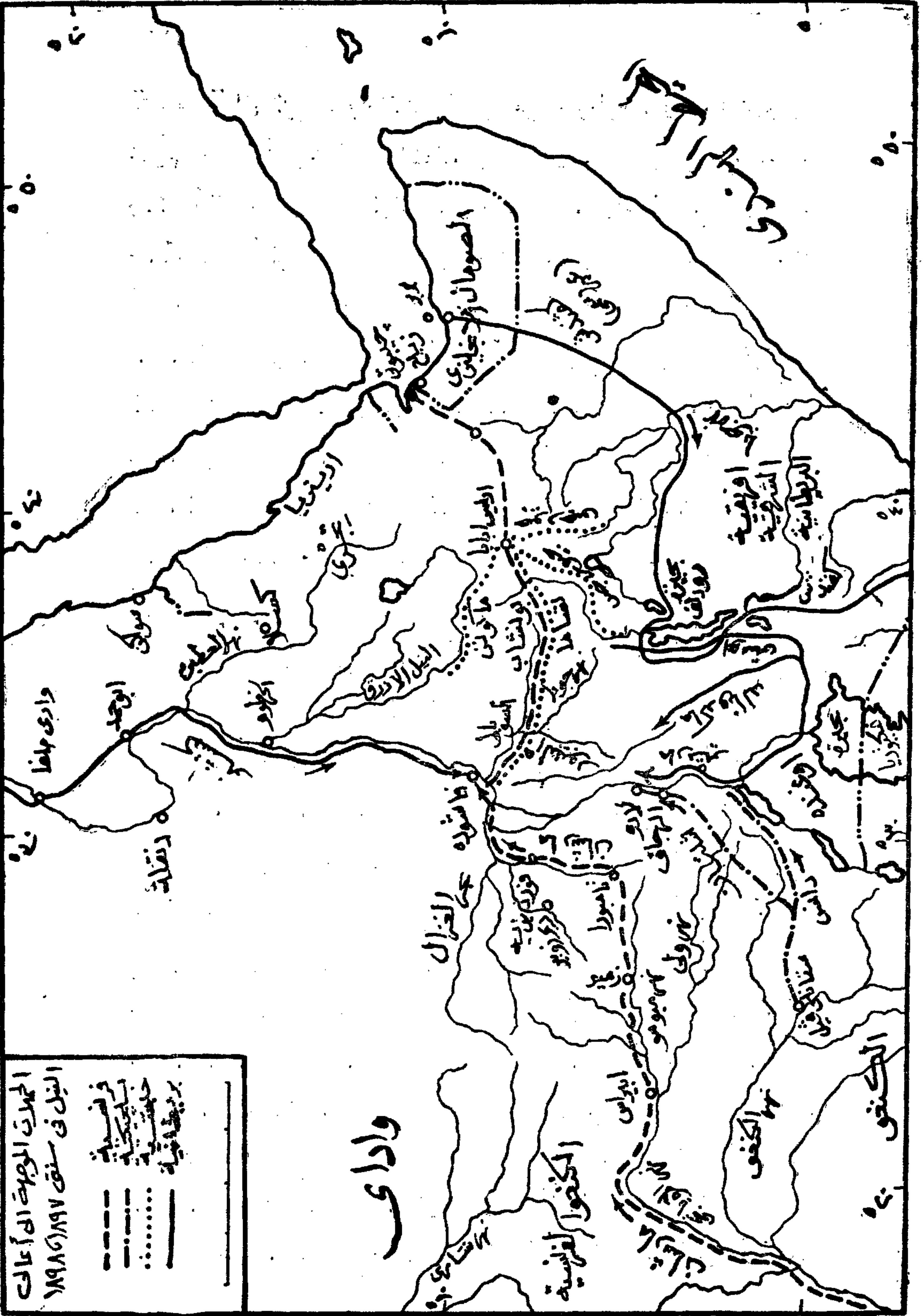
النيل الأبيض - ن طريق الكونغو - في مساء ١٠ يولية سنة ١٨٩٨ مصحوباً بستة ضباط أوروبيين ونحو مائة وعشرين من السنغاليين ، ورفع العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك . كما أن ليوبولد نظم بعثتين عظيمتين في الكونغو للتقدم تجاه النيل إلى لادو ، وذلك لمساعدة مارشان ، إن أمكن ، ضد أى هجوم من الدراويش ولحماية مؤخرته . وفي الوقت نفسه اتفقت فرنسا مع إمبراطور الحبشة على إرسال حملات فرنسية من الصومال الفرنسي وأخرى حبشية لتتجه غرباً إلى النيل الأبيض لمقابلة مارشان ومساعدته . ونلاحظ أن الحبشة كانت تطمع في امتداد أراضيها في النيل ، ولذلك اشتركت مع فرنسا في هذه الحملات . وعلى العموم وصل مارشان إلى فاشودة ولم يجد هذه الحملات لفشلها في الوصول ، لأنها لم تعمل حساب المستنقعات والنهيرات الكثيرة التي واجهتها في طريقها ، خصوصاً وأن وقت تقدمها كان يتفق مع بدء سقوط الأمطار في هذه المنطقة ..

ومما يجدر ذكره أنه قبل استئناف القتال ضد الخليفة عبد الله التعايشي ، كان هناك اجتماع هام لمجلس الوزراء في لندن ، حضره اللورد كرومر ، المعتمد البريطاني في مصر . وقرر في هذا الاجتماع أنه عند استراد الخرطوم ، يجب أن يخفق العلماء المصري والإنجليزي جنباً إلى جنب في السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتبّع مشوزة بريطانيا في كل ما يتعلق بأمور السودان . وزيادة على ذلك تقرر إرسال أوامر لكثشر بأن يرسل بعض القوارب الحربية في النيل الأزرق ، ويتقدم هو بقوة صغيرة في النيل الأبيض حتى فاشودة ، أو أبعد من ذلك إذا أمكن . كما أن عليه ألا يعترف بأية مطالب فرنسية أو حبشية في أى جزء من وادى النيل ، وأن يتجنب الاصطدام بقوات فيليك ، إمبراطور الحبشة ، مهما كان الأمر .

ورأى كثشر أنه من الضروري تنفيذ هذه الأوامر في الحال بعد هزيمة الخليفة ، لأنه في ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ كانت هناك باخرة نياية تابعة للمهدين ،

المجلات الموجهة الى اعالي النيل في سنق ١٨٩٧/٨٩٨  
 فرنسية  
 انجليزية  
 حذيفة  
 بريضة خضراء

# وادي



آتية من أعلى النيل ، وأوقفت بالقرب من الخرطوم . وعند استجواب محارثها قرروا أن باخرتهم كانت قد أرسلت إلى النيل الأبيض منذ مدة ، ولكن أطلق عليهم بعض البيض النار عند فاشودة واضطروهم للرجوع . ودعم فحص الرصاص الذي استقر في خشب الباخرة الحقيقة القائلة إن هناك أوروبيين في فاشودة . ولم تبذل السلطات في الخرطوم أى جهد لمعرفة من هم هؤلاء . إذ بعد ذلك بثلاثة أيام رحل كتشتر بخمس بوآخر وقوة من السودانيين قوامها ١٨٠٠ جندي ، يساعدها عدد قليل من الجنود البريطانيين . وعند اقترابه من فاشودة في ١٨ سبتمبر أرسل خطابا إلى مارشان ، وأجاب عليه القائد الفرنسي قائلاً إنه احتل المنطقة منذ ١٠ يولية ، ولا يمكنه تركها بدون تعليمات من حكومته . وفي اليوم التالي تقابل الرجلان . ورفض مارشان أن ينسحب ، بالرغم من احتجاجات كتشتر .

ويصف كتشتر مقابله مع مارشان في رسالة أرسلها من الخرطوم في أواخر سبتمبر إلى السفارة البريطانية بالقاهرة قال فيها : « رجعت الآن من فاشودة ، وقد لقيت فيها المسيو مارشان وثمانية ضباط و ١٢٠ جندياً ، وكانوا قد رفعوا الراية الفرنسية على دار الحكومة القديمة وسكنوا فيها ، فكتبت إليه كتاباً قبل وصولي بيوم أخبره فيه أنني قادم إلى فاشودة . وفي الصباح التالي ، أي في ١٩ سبتمبر جاءني زورق صغير رافعاً الراية الفرنسية بجواب من مارشان يقول فيه إنه وصل إلى فاشودة في ١٠ يولية بعد أن أمرته حكومته باحتلال بحر الغزال حتى ملتقاه ببحر الجبل ، وأيضاً بلاد الشلك على الضفة اليسرى في النيل الأبيض حتى فاشودة . وأنه عقد معاهدة مع مشايخ الشلك مقتضاها بسط حماية فرنسا على بلادهم ، وأرسل المعاهدة إلى حكومته لتصدق عليها عن طريق الحبشة وطريق بحر الغزال أيضاً . ثم وصف القتال الذي جرى بينه وبين الدراويش في ٢٥ أغسطس . وقال إنه كان ينتظر هجومهم عليه هجمة أعظم من الأولى . فتداركا لذلك أرسل باخرتهم في طلب



المدد . ولكن وصولنا منهم من إعادة الكرة عليه . فلما وصلنا إلى فاشودة جاء المسيو مارشان والمسيو جرمان إلى باخرتنا . فأخبرتهما على الفور أنه وجود قوم من الفرنسيين في فاشودة ووادي النيل يعد تعدياً على حقوق مصر والحكومة الإنجليزية . واعترضت على احتلالهم لفاشودة ، ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الخديوى أشد الاعتراض . فأجابني المسيو مارشان أن الأوامر صادرت إليه صريحة باحتلال البلاد ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة في فاشودة . وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلا بأوامر حكومته ، وهو ينتظر ألا تبطل أوامرها . فسألته عما إذا كان يقاومنا في رفع الراية المصرية على فاشودة ، وهو يعلم أن معى قوة أعظم من قوته . فتردد ثم قال إنه لا يستطيع المقاومة ، فرفعت الراية المصرية حيث أنه جنوبي الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة على ركن منهدم من أركان الحصون المصرية القديمة المشرفة على الطريق الوحيد بين مكان الفرنسيين وبين داخلية البلاد ، لأن المستنقعات تحيط بمكان الفرنسيين من الشمال . وقبل سفري من فاشودة جنوباً سلمت إلى المسيو مارشان كتاباً اعترضت فيه اعتراضاً رسمياً بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية على احتلال فرنسا لجزء من وادي النيل ، لأن ذلك يكون تعدياً على حقوق الحكومتين . وقلت إنى لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادي النيل . وتركت في فاشودة حامية ، وهى عبارة عن أورطة سودانية ، وأربعة مدافع ، وباخرة ، تحت أمر الماجور جاكسون ، وعينته قومنداناً لمركز فاشودة . ثم سرت إلى سبت ورفعت الراية عليها ، وأقمت نقطة فيها في ٢٠ سبتمبر . ولم أر للأحباش أثراً على نهر السوياط . ولكن أنبثت أن أقرب نقطة لهم تبعد ٢٥٠ ميلاً عن ذلك النهر . ووجدت بحر الجبل غاصاً بالطحالب والأعشاب ، فأمرت مدفعية أن تسير في بحر الغزال للاستطلاع متوجهة ناحية مشرع الرق . وعدت ، فلما مررت بفاشودة في رجوعى شمالاً ، أرسلت إلى المسيو مارشان ، كتاباً

أقول فيه إن نقل المواد الحربية ممنوع ، لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية : وجاء شيخ قبيلة الشلك وكثيرون من رجاله إلى معسكر الماجور جاكسون ، وأتكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين . وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السزور بالرجوع إلى طاعتنا . هذا والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمؤونة ، وكل ما يرسل إليه لا يصله إلا بعد أشهر . ثم إنه منقطع عن داخلية البلاد . ووسائل النقل في الماء عنده لا تفي بالمراد ، وليس له أتباع في هذه البلاد . ولو تأخرنا أسبوعين عن هزيمة الخليفة لأفنى الدراويش حملته ولم يُنَجِّها أحد من أيديهم . وأدرك الكابتن مارشان بنفسه تماماً عبث مجهوداته ، ويبدو أن رغبته في العودة كانت تعادل رغبتنا في تسهيل رحيله . ففي موقفه الراهن كان لا حول له ولا قوة ، ولكن أرجو أن تتخذ حكومة جلالة الملكة التدابير اللازمة لإبعاده بأسرع وقت ممكن ، لأن وجود قوة فرنسية وعلم فرنسي في النيل غير مرغوب فيه للغاية .

ولقد أثار النصر في أم درمان على قوات الخليفة عبد الله التعايشي سروراً عظيماً في إنجلترا ، واستولى هذا السرور على الانجليز كما قال تشرشل لدرجة أن الناس حملوا الله وحكومتهم وجنرالهم ، أي كتشتر ، وإذا حكمنا على شعورهم بما يكتب في الصحف ، نجد أن الناس قد جنوا بفرحة النصر ، ثم في مدى أسبوع أتت إشاعات بظهور الفرنسيين في أعالي النيل . وبالرغم من مجهودات كتشتر في إخفاء تحركاته ، إلا أن مراسلي الصحف في الخرطوم ، أرسلوا أخباراً مقابلته لمارشان . وقبل نهاية سبتمبر أصبحت المسألة شائعة في إنجلترا . وهنا أيضاً يصف تشرشل رد الفعل في إنجلترا فيقول : « إن حادثة فاشودة عكرت صفو الأبتهاج العام ، فالشعب الإنجليزي فوجئ بأن دولة صديقة — بدون أية إشارة لها — قد حاولت أن تسلبه ثمرة انتصاراته . وأدرك الآن أنه بينما هو يكرس نفسه لأعمال حربية عظيمة في وضوح النهار وأمام العالم كله ، ويجهز مشروعاً قد وطد العزم عليه ، كانت هناك عمليات

مضاللة - تجرى في الخفاء - في وسط إفريقية لغرض دنيء هو حرمانه من نتيجة أعماله . ولقد صمم على أن يقف ضد هذا السلوك » .

وشنت الصحف البريطانية باجمعها حملة على الفرنسيين . ومن حين لآخر كانت تنتقد الفرنسيين باعتدال ، جريدة حرة كالمانشستر جارديان ، ولكن كانت هناك صحف كثيرة لهجتها حادة وعبارتها قاسية ، فتصف فريق مارشان بأنه « عصابة من المغيرين » . وكانت الجرائد لا تطبق المفاوضة أو أى مناقشات معقدة . واعتبر البريطانيون بعثة مارشان مظهراً عدائياً لإنجلترا . واعتبروا مارشان دخيلاً ، ويجب طرده ، حتى ولو أدى الأمر إلى إنذار ، ثم تجهيز حملة وحرب مع فرنسا .

وكان إجماع الساسة يعادل إجماع الصحف . ووضع الأحرار والاتحاديون والمحافظون أنفسهم تحت تصرف الحكومة ، وطالبوا مجلس الوزراء باتخاذ موقف حاسم .

وقد يسأل سائل : هل كان اللورد سولسبرى ، رئيس الوزراء ، في حاجة إلى هذا التشجيع من الساسة ومن الصحف؟ ومهما كان رأيه بالنسبة للمسألة ، فإنه منذ وقت طويل كان يرى أن الرأي العام الإنجليزي لا يرضى بسياسة منح امتيازات ما في مسألة النيل . ولقد أنذر الفرنسيون مرراً بأن وزارة الخارجية البريطانية لن تبحث أية مطالب في أى جزء من وادى النيل . وبعد موقعة أم درمان أرسلت تعليمات للسفير إدموند مونس ، سفير بريطانيا في باريس ، بأن يخبر وزارة الخارجية الفرنسية بأن « كل المناطق التي كانت تابعة للخليفة ، قد انتقلت إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية » ، وأن بريطانيا غير مستعدة للمناقشة في ذلك . وفي أثناء المحادثة التي أتت بعد أخبار مقابلة كتشتر بمارشان أصر سولسبرى على رأيه ، ورفض التحدث عن المطالب الفرنسية حتى يُستدعى مارشان .

وعلينا أن نبحت الآن الموقف كما ظهر في باريس . وقبل كل شيء يجب أن نتذكر أن خريف وشتاء ١٨٩٨ - ١٨٩٩ كان من أخرج الأوقات في التاريخ الداخلي للجمهورية الثالثة قبل الحرب العالمية الأولى. فقد دخلت قضية دريفوس ، هذه القضية المشهورة التي يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٩٤ ، في مرحلتها الحاسمة . وكانت مسألة دريفوس مأساة ظلت مدة عشر سنوات تقيم النمرنين وتقلدهم . وتتلخص في أن « ألفرد دريفوس » أحد ضباط الجيش ، اتهم سنة ١٨٩٤ بالخيانة العظمى . إذ وجهت إليه تهمة بيع وثائق حربية لحكومة أجنبية . وعقد المجلس العسكري ، الذي كُلف النظر في قضية الضابط المشار إليه ، عدة جلسات سرية ، انتهت بإدائته والحكم عليه بالطرده من الجيش وبالسجن المؤبد . وفي سنة ١٨٩٦ ، حيث كادت هذه القضية تتوارى عن الأنظار ، ظهر على المسرح الضابط بيكار ، وكان قد عين مديراً لإدارة المخابرات ، ومن اختصاصها حفظ الأسرار الحربية ، وتبين له أن دريفوس بريء ، وأنه دُست عليه بعض المستندات ، وأنه كان ضحية مؤامرة في الجيش ، واحتج على ذلك ففصل من وظيفته . وسرعان ما انقسمت فرنسا إلى قسمين : أغلبية ضد دريفوس ، وكان قوامها حزب المحافظين ورجال الدين الكاثوليك . وأقلية تطالب بإعادة المحاكمة ، وكان قوامها لفيئاً من المصلحين المستنيرين ، اشتهر منهم الروائيان « أناتول فرانس » و« إميل زولا » . والسياسي الصحفي « جورج كلمنصو » والمهم أنه في أثناء أزمة فاشودة بلغت قضية دريفوس ذروتها ، واتخذت طابع حرب أهلية . وامتلاً شهر أكتوبر سنة ١٨٩٨ بانظواهرات والمنازعات والإشاعات من كل نوع ، وبالخوف الهائل والفرع . ولا داعي للاسترسال في موضوع قضية دريفوس ، ويكفي القول إنه قضى ببراءته في سنة ١٩٠٦ وأعيد إلى الجيش .

ويمكن أن نتصور أنه وسط هذه الحالة التي خلقتها قضية دريفوس ، لم يبق للفرنسي العادي ، الذي لم يكن لديه اهتمام كبير بشئون المستعمرات ، أى مجال للتفكير فى مصر والسودان ، وأما دعاة التوسع والاستعمار النشيطين ، فبطبيعة الحال ، كانوا يتبعون سير الحوادث باهتمام بالغ . ويبدو أن هذه اللوائح اعتقدت أن استرداد الخرطوم وإثارة مشكلة للسودان عامة ، سوف تنتهى باستئناف المباحثات بين إنجلترا وفرنسا بشأن مصر .

والاتجاه الملائم الذى كان يجب على الحكومة الفرنسية الأخذ به فى ذلك الوقت هو الاتجاه الودى ، ففرنسا كانت فى أزمة داخلية عنيفة ، وغير مستعدة تماماً لأن تخوض نهار الحرب ، وموقف مارشان كان محفوفاً بالأخطار ، كما أن الإنجليز رفضوا باستمرار تحديد مطالبهم أو بحث مطالب غيرهم . فمن البداية قال سولسبرى ، رئيس الوزارة البريطانية ، إن رأى العام البريطانى لا يَحتمل أى عرض بمنح أية دولة امتيازات فى أعالي النيل ، ونتيجة لعدم رغبة الإنجليز هذه فى مناقشة المسألة ، ولتعصب الصحافة البريطانية ، لم يسلم دلكاسيه ، وزير الخارجية الفرنسية ، وأوضح رأيه قائلاً إنه لا يمكن سحب مارشان ما لم توافق الحكومة الإنجليزية على المفاوضة . ورداً على دينا رفض سولسبرى رفضاً باتاً أى بحث حتى يجلو الفرنسيون من مركزهم .

ومن الممل جداً أن نذكر بالتفصيل الحجج والمناقشات ، التى قدمت فى الأسابيع التالية لإثبات أو عدم إثبات حق الفرنسيين فى وجودهم فى فاشودة ، إذ أنه منذ حرب القرم لم يُصب نزاع دولى يمثل هذه المناقشات البيزنطية المتناقضة . وذكر ولفرد بلنت فى مذكراته أن كلا من الجانبين كان مخطئاً . ولاحظ مسيو كوشرى ، وهو من أقلر من كتبوا فى الموضوع ، أن حجج الفرنسيين والبريطانيين كانت فى الأصل واحدة ، وإنما المتعب

أن الحججة نفسها لم تكن تقدم من كل من الجانبين في وقت واحد . لقد أخلى المصريون السودان تحت ضغط الإنجليز وأوامرهم ، فما مركزه بعد ذلك من ناحية القانون الدولي ؟ . كان رأى أعظم المشرعين الفرنسيين مثل دسبانيه وبونفيس . هو أن حقوق السلطان العثماني وخليوى مصر ما زالت قائمة ، وأن السودان لا يعد مشاعاً أو بلا صاحب . ومن ناحية أخرى كان من رأى بعض الناس أمثال سير سامويل بيكر ، وسير فردريك لوجارد أن المنطقة قد أخليت وأنها سوف تتبع أول دولة تستطيع أخذها من المهديين . ولقد ضمت الحكومة البريطانية أجزاء كانت تابعة لمصر على البحر الأحمر وفي أوغندة وأونيورو . كما ساعدت الإيطاليين في الحصول على أجزاء أخرى على البحر الأحمر ، وأجرت مناطق لملك البلجيك ، وفي اتفاقها مع ألمانيا سنة ١٨٩٠ طالبت بجزء كبير من المنطقة الاستوائية ليكون تحت نفوذ بريطانيا .

وكان للحرية التي تمتع بها الإنجليز في ضم أجزاء كانت تابعة لمصر أثر في أن هانوتو ، وزير الخارجية الفرنسية ، في سنتي ١٨٩٤ و ١٨٩٥ ، أصر على رفضه نظرية أن السودان مشاع ، وأكد حقوق الخديوى والسلطان . وبالرغم من هذا الموقف فإن هانوتو بارك بعثة مارشان ، وكان هم السياسة الفرنسية في السنين التي تلت ١٨٩٥ هو الحصول على جزء من الغنائم . وعند ما قامت أزمة فاشودة في سنة ١٨٩٨ انعكست الآية ، وتغير موقف الدولتين المتنافستين ، فيقول الفرنسيون إن السودان مشاع وإن لهم الحق هناك كما للإيطاليين على البحر الأحمر ، أو للإنجليز في أوغندة ، أو للبلجيكين في لادو ، وقالوا إنه بالرغم من صغر قوة مارشان فإنه احتل منطقة بحر الغزال احتلالاً تاماً . وجواباً على هذا قال البريطانيون إن بريطانيا تعمل من أجل مصر . وعند ما لم يقتنع الفرنسيون بهذه الحججة ضرب الإنجليز على نعمة أخرى : لنفرض أن المنطقة ضاعت بالنسبة لمصر تماماً ، وأنها تبعت

للتراويش ، فإنها الآن استردت منهم وتبع البريطانيين والمصريين . . والحقيقة أنه لا فرنسا ولا إنجلترا كان لها أى حق فى التحكم فى مصر أو السودان ، أو أى جزء من وادى النيل ، فإذا جردت مناقشتهم من الدبلوماسية والدعاية الصحفية ، فهى لا تنطوى على شىء إلا على روح الاستعمار والاستغلال ، وهذه لا تستند إلى حق بل تؤيدها القوة .

ومن الواضح أن حجج الإنجليز والفرنسيين ومناقشتهم كانت لا تدخل لها فى الوضع النهائى للمسألة . وكما ذكرت كان سولسبرى ، رئيس الوزارة البريطانية ، مصمماً على عدم الرضوخ ، أو بحث أية امتيازات للفرنسيين ، وإزاء هذه الحالة أصبحت المسألة مسألة قوة .

وكان فى الإمكان أن تسحق قوات كتشنر البالغ عددها أربعون ألفاً قوات مارشان ، ولكن ذلك معناه حرب بين إنجلترا وفرنسا . وكانت لندن تدرك هذا جيداً . ولكن الحكومة لم تكن تخشى مثل هذا العمل .

عند ما انتهت أزمة فاشودة تقريباً ، كتبت جريدة التيمس تقول إنه فى سنة ١٨٧٨ كان البريطانيون يغنون بحماسة « لدينا الرجال ، لدينا السفن ، ولدينا المال أيضاً » . أما فى سنة ١٨٩٨ ، قالت هذه الجريدة الكبيرة إنه لم يكن هناك أى غناء ، فإن البريطانيين لم يكونوا فى حاجة إلى تقوية الرأى العام ، إذ كانت هذه هى المرة الأولى التى تواجه إنجلترا فيها أزمة كبيرة دون أدنى خوف .

وكانت هذه الثقة العامة لها ما يبررها . فالسنوات الأخيرة شاهدت بناء كبيراً للسفن وزيادة عامة فى الأسطول جعل سيادة بريطانيا فى البحر أمراً مؤكداً ، فكان لدى إنجلترا من السفن الحربية التى عمرها أقل من عشر سنوات وسرعتها ١٦ عقدة على الأقل ، ٣٤ سفينة ؛ فى مقابل ١٣ لفرنسا و ١٧ لروسيا . وكانت إنجلترا أقل من هاتين الدولتين فى الطرادات والنسافات فقط . وقيل فى أحلك أوقات الأزمة ، إن سفن الأسطول البريطانى الحربية

تعادل سفن أساطيل فرنسا وروسيا وألمانيا مجتمعة ، وإن السفن الحربية البريطانية متجانسة ومتشابهة ، ولذلك فهي أكثر انسجاماً . وعبر ناقد فرنسي عن رأيه قائلاً إنه لو تركنا جانباً مسألة إحصاء السفن وعددها ، فإن الأسطول البريطاني كان يعادل في القوة أربعة أمثال الأسطول الفرنسي ، وأقوى من كل أساطيل أوروبا مجتمعة .

وكانت الاستعدادات للبحرية البريطانية على قدم وساق طوال شهر أكتوبر . ففي بورتسموث أعيدت كل المهام حتى تتمكن القوات الثقيلة من أن تبحر فوراً وقت اللزوم . ولم تعرف التفاصيل للتكتم الشديد على هذه العمليات ، ومع ذلك يبدو أن فرق بحر المانش ذهبت تجاه الساحل الفرنسي استعداداً لحصار السفن الحربية الفرنسية عند برست Brest ، وراقبت قوة أخرى مضيق جبل طارق لمنع الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط من الخروج منه . أما في البحر المتوسط نفسه فوضعت قوة كبيرة بين مالطة وجبل طارق ، وكانت على استعداد لحصار طولون ، أو النزول عند بنزرت . وأرسلت قوة أخرى إلى الإسكندرية لحراسة قناة السويس .

وشعر الإنجليز بأنهم مستعدون لكل الاحتمالات . أما من الناحية الأخرى ؛ فقد استولى على الفرنسيين ذعر عام . وكان إجماع العالم على أن الأسطول الفرنسي ثاني أسطول في العالم بعد الأسطول الإنجليزي . ولكن السلطات البحرية الفرنسية كانت مشلولة إلى حد ما لمدة طويلة نتيجة للنزاع المتواصل بين أفرادها . وكان للساسة أيضاً دخل كبير في اضمحلال الاستعدادات البحرية الفرنسية . وعلى أي حال ، كان يبدو أن الحالة في سنة ١٨٩٨ تدعو تماماً للشفقة . فالأسطول الفرنسي في بحر المانش كان مكوناً من سفن حربية صنعت قبل سنة ١٨٨٥ وغير متجانسة وتصميماتها مختلفة . وكانت الموانئ البحرية في فرنسا نفسها وفي المستعمرات تقاسي نقصاً كبيراً في الرجال ، بينما كانت الورش غير مجهزة تجهيزاً كافياً . ففي برست وشربورج وطولون كان يمكن تشغيل ثلث المدفعية فقط لنقص الرجال وقلة الذخائر .



وشغرت الحكومة الفرنسية في آنحر لحظة بخطورة الموقف . فيخلد أنه أشعلت النار في برميل فاشودة المملوء بالبارود ، هب القمصيون فرعين ، متعشين وعاجزين . وكانت نعمة المصحف البريطانيه تم عن الروح الحربيه . وكان هناك اتجاه عام في إنجلترا بأن الوقت قد حان لتصفية المسائل مع فرنسا . وفي كل الدوائر البريطانيه كانت فكرة الحرب رائجة حتى بين أعضاء الوزارة أنفسهم .

وصلت تقارير بكل ذلك إلى باريس طوال شهر اكتوبر سنة ١٨٩٨ . وفي وزارة البحرية الفرنسية كان هناك اتفاق عام في الرأي على أن الإنجليز قد يثرون حرباً ليتخلصوا من الأسطول الفرنسي قبل أن يقوى الأسطول الألماني الحديث العهد . وكان الضباط الفرنسيون يرون أن فرنسا غير قادرة على الحرب في البحر . كما أن وزير البحرية الفرنسية كان مقتنعاً بأن الحرب ضرب من اليأس ، واتفق معه في الرأي رئيس الوزراء بريسون ورئيس الجمهورية فوريه .

وكانت سياسية دلكاسيه . وزير الخارجية الفرنسية ، اكتساب الوقت حتى تتمكن فرنسا من عمل شيئين : أولهما إتمام الاستعدادات البحرية الهامة ، وثانيهما محاولة ضم روسيا إلى مساعدتها . ولذا طلب من الإنجليز إمهاله بعض الوقت حتى يأتيه تقرير من مارشان ، وحتى يشرح له الكابتن براتيه الذي استدعى إلى باريس لحل الموقف . وفي الوقت نفسه أخذت فرنسا في تحصين سواحلها حتى تكون في حالة دفاع على الأقل . فأرسلت الذخيرة والهند على وجه السرعة إلى برست وشربورج ، وأعدت السفن بسرعة للعمل . وفي طولون كان العمل يجري ليل نهار في مراسي السفن ، وألغيت كل الأجازات . وأعد كل الأسطول الموجود في البحر المتوسط . ووضع تحت إمرة الأميرال فورنييه ، وهو من أقلر الضباط البحريين . وفي النهاية استطاع رئيس الجمهورية فوريه أن يقنع رئيسي اللجنتين الماليتين في مجلس

الشيوخ والنواب باعتماد صرف نحو مائة مليون فرنك بدون موافقة البرلمان ،  
وبدئ في عملية إصلاح واسعة في الأسطول .

وبينما كانت الأزمة في أوجها أتى وزير خارجية روسيا إلى باريس في  
١٥ أكتوبر ، وتبعه بعد أيام قلائل وزير الحرب الروسي الجنرال كورباتكين .  
ولم يُعرف إلى الآن ما دار في المحادثات التي امتدت أياماً عديدة ، ولو أنه  
ليس من الصعب أن نضمن . فالعلاقات الفرنسية الروسية لم تكن على خير  
ما يرام في ذلك الوقت . وكانت الجماعات السياسية في فرنسا ، اليمينية منها  
واليسارية ، تشعر بخيبة أمل بالنسبة للتحالف مع روسيا ، وهو تحالف لم يبد  
أكثر من كونه ترتيباً للاحتفاظ بالوضع الراهن في أوروبا ولاستدراج  
فرنسا إلى حظيرة السياسة الألمانية . وفي أغسطس سنة ١٨٩٨ أصدر القيصر  
الروسي بغير سابق اتفاق مع فرنسا منشوره الشهير للسلام . وأيقن الفرنسيون  
أن الروس لا يرغبون في مساعدتهم ، ويتلخص رد الفعل العام في الدوائر  
السياسية الفرنسية في العبارة الآتية : تخلّوا عنا .

أما من ناحية الجانب الروسي فكان عدم الرضا أيضاً ظاهراً : ما فائدة  
حليف مشلول بمرض حاد كسألة دريفوس ؟ ماذا يستطيع أن يفعل الإنسان  
بوزارة متطرفة في السياسة مثل وزارة بريسون التي يعصدها رجال أمثال  
كليمنصو وجوريه ورانك وآخرون ممن يُعرفون بعدائهم للتحالف الروسي  
الفرنسي ؟

وأعلنت الصحافة الروسية كراهيتها للحكومة الفرنسية وعزمها على عدم  
مساعدتها . « عند ما يشعر الرجل بأن أمراته لم تعد جميلة يبدأ في الاعتقاد بأن  
مهرها كان ضئيلاً » ، كتب هذا مراسل جريدة التيمس البريطانية في باريس  
في ١٤ أكتوبر مبيناً أنه لم يكن هناك في الجهتين الروسية والفرنسية إلا السخط  
والتراشق بالتهم . وعلى العموم فإن وزير الخارجية الروسية أكد للدلكاسيه  
وزير الخارجية الفرنسية أن روسيا ستحترم التزاماتها ، ولكن تعبثها العسكرية  
ستستغرق وقتاً طويلاً ، وأسطولها لا يستطيع ترك موانئه في الشتاء لتجمد .

المياه . ولذلك فهو ينصح قرتسيا بأنه من الخير لها أن تسلم بمطالب إنجلترا ، وخاصة لأن مستنقعات فاشودة ليست مسألة حيوية لفرنسا ، وبعد ذلك يمكن لروسيا أن تساعد فرنسا في إثارة المسألة المصرية جميعها مرة أخرى .

ومن الصعب أن نترك كيف يغيب عن بال أى شخص أن يفهم حقيقة الموقف بين روسيا وفرنسا بعد قراءة المقالات في الصحف الفرنسية . فمثلا كتبت جريدة الشمس Soleil الفرنسية في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨ تقول : « لقد أرسلنا بحارتنا إلى كييل بمناسبة افتتاح قناة البلطيق ، وذلك لترضى روسيا . ووافقنا بعد الحرب اليابانية الصينية على أن نستخرج الكستناء من النار لروسيا ، وبذلك استطاعت روسيا أن تكسب منشوريا وتحصل على مركز ممتاز في بحار الصين بدون إنفاق روبل واحد ( والروبل هو ريال روسي ويعادل عشرة قروش ) ؛ وبدون المخاطرة بأى قوزاق ، ( والقوزاق هو الفارس من جنوب روسيا ) ، كما أعطينا روسيا مليارات عديدة من الفرنكات من احتياطنا الذي كان من الممكن أن ننتفع به في الداخل . وفي مسألة فاشودة لم ترفع روسيا أصبعاً للدفاع عنا . وهي من غير شك تعتبر أنها ردت الخدمات التي أديناها لها ببعض البرقيات التي أرضت غرور مسيو فيلكس فوريه وبيعض النياشين التي أرضت مسيو هانوتو» .

والمهم أن الحالة في فرنسا وقتذاك كانت تدل على الحيرة والعجز التام . ففي وسط الاضطراب الداخلي وجدت فرنسا نفسها غير مستعدة عسكرياً وبدون المساعدة التامة من حليفتها . وكان الإنجليز عازمين على السير إلى نهاية الشوط . ولذلك لم يكن هناك أى حل للفرنسين غير التسليم . وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ بدأت الصحافة الفرنسية تتكلم عن التمرار المنتظر . وناقش مجلس الوزراء الفرنسي الموضوع في ٣ نوفمبر . وفي مساء اليوم التالي أذاعت شركة هافاس الفرنسية البلاغ الرسمي الآتي : « قررت الحكومة الفرنسية سحب بعثة مارشان من فاشودة . وقد اتخذ مجلس الوزراء هذا التمرار بعد دراسة عميقة للمسألة » . وبذلك عرف العالم أن فرنسا قررت الانسحاب من فاشودة بلا قيد ولا شرط .

وكان مارشان قد ترك قواته في فاشودة وذهب إلى القاهرة عن طريق النيل ، بدون تصريح من باريس ، فأمر بأن يعود ثانية إلى فاشودة لينظم رحيل قواته . وكان عليه أن يترك المكان المتنازع عليه ويسافر عن طريق السوياط إلى الحبشة ومنها إلى الممتلكات الفرنسية على البحر الأحمر . وفي ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ أنزل العلم الفرنسي نهائياً . ورحل مارشان ورجاله ، وبعد مشقة وصلوا إلى العاصمة الحبشية ، وفي الربيع كانوا في باريس .

وبعد قرار الحكومة الفرنسية بالانسحاب من فاشودة ، ألقى تشمبرلين ، وكان نوق الامبرياليزم الاقتصادي والاستغلالي ، خطبة في مانشستر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، قال فيها إنه يأمل أن يكون الفرنسيون في سجنهم مارشان قد اقتنعوا بالمبدأ الذي كانت بريطانيا تقاومهم من أجله وبوجاهة موقف الإنجليز . ثم انتقل تشمبرلين إلى أن مسألة فاشودة ما هي إلا رمز ، وأن المهم ليس المدينة نفسها وإنما السيطرة على وادي النيل . وذكر كلاماً كثيراً عن مصر ، وأن بريطانيا ضحت تضحيات عظيمة حتى وصلت مصر إلى درجة من الرفاهية وأن كل التضحيات التي بذلت تصبح عبثاً إذا وقعت منابع النيل في يد دولة معادية ، أو دولة يحتمل في أي ظرف من الظروف أن تتحول إلى دولة غير صديقة ، ثم يوجه تشمبرلين الكلام للسياسيين الفرنسيين فيقول إن على الساسة الفرنسيين أن يقلعوا عن خططهم التي نهجوا عليها سنوات طويلة ، والتي لا غرض لها إلا عرقلة السياسة البريطانية في كل جزء من أجزاء العالم .

ويؤخذ على هذه الخطبة الإشارة إلى التضحيات البريطانية من أجل مصر ، ويجوز أن يهضمها المستمع الإنجليزي ، ولكن هذه النغمة كان في الإمكان أن نسمعها من أية دولة استعمارية أخرى . ففرنسا أو إيطاليا بلا شك كانت ترحب بمثل تضحيات الإنجليز أو أكثر منها نظير السيطرة على كل وادي النيل . والواقع أن بريطانيا تفرغت بهذه الحجج في تلك الأثناء ، لأن هذا

كان في مصلحتها ، إذ جنبها عدم الانسحاب من مصر من جهة ، ومن جهة أخرى أفادها في إبعاد الفرنسيين والبلجيكين والأحباش وغيرهم عن منطقة أعالي النيل . وقد كان لحادثة فاشودة وقع شديد في نفوس المصريين وأثر بالغ في مصير المسألة المصرية وفي الحركة الوطنية في مصر .

تبين لنا مما تقدم أن الأزمة السياسية اشتدت بين إنجلترا وفرنسا على أثر هذه الحادثة ، وكان ظن المصريين أن تتمسك فرنسا بموقفها وتفتح باب المسألة المصرية وتضطر إنجلترا إلى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة . وقد استيقن المصريون أن آمالهم في الجلاء ستتحقق ، إذ كانوا يعتقدون أن فرنسا لا تقدم على هذا التحدي لانجلترا إلا وهي مصرة على المضي في سياستها إلى النهاية ، وكاد الخلاف بين الدولتين يصل إلى حرب طاحنة بينهما كما رأينا ، فعظم بذلك شأن المسألة المصرية ، وقويت آمال المصريين في الاستقلال ؛ ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب إذ لم تتقدم حليفها روسيا لمعاونتها ، فسلمت بوجهة نظر إنجلترا ، وأمرت مارشان بالجلاء عن فاشودة ، وتم جلاؤه عنها يوم ١١ سبتمبر ١٨٩٨ . فكان هذا التسليم أكبر صدمة سياسية أصابت الحركة الوطنية في مصر ، لأنه دلّ على أن فرنسا لاتنوى معارضة إنجلترا في احتلال وادي النيل والتصرف فيه كما تشاء ، ودل على نية الإنجليز في دوام احتلالهم لمصر والسودان ، فزلزل هذا الحادث أمل المصريين في الاستقلال وجنح بعض رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال البريطاني واكتساب رضاه ، إذ رأوا في حادثة فاشودة برهاناً جلياً على رسوخ أقدامه في البلاد .

كتب مصطفى كامل إلى أخيه علي ، وكان وقتئذ من ضباط حملة السودان كتاباً قال فيه : « . . . إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة ، وقد أظهر بعض الكبراء الجبن ، وكادوا يخونون بلاداً أحسنت إليهم بما

لا يحلم به غيرهم ، ولكنى ثابت على خطى حتى الممات ، لأن اعتقادي أن ثمر الدفاع وإن لم يجنه المدافع الأول أو الثاني فلسوف يجنيه مصري على مدى الأيام ، وأنا إذ لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا في حياتنا ، فإننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا .

ولقد صدقت نبوءة مصطفى كامل ، إذ استطاعت مصر ، بعد كفاح طويل مرير ، وبعد قيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ أن تطرد المستعمرين الباغين ، وأن تتحرر من كل ألوان التسلط والاستغلال وأن تتبوأ مكانتها اللائقة بين دول العالم .

كتبت مدام جوليت آدم كثيراً عن حادثة فاشودة ، ومنه قولها في مقالة لها في فبراير سنة ١٩٠٤ عن أخطاء السياسة الفرنسية : « فاشودة ! إنها الضربة القاضية ! فقد قلت في رسائل قبل أن غير واحد من ساسة فرنسا قد أفهم الخديوى والوطنيين المصريين أن فرنسا ستتدخل لصالح مصر سريعاً وبصفة حاسمة ، وأبانوا لهم أن بعثة مارشان هي الحاملة لراية استقلال مصر . فصاروا جميعاً يعتقدون أن تحرير وطنهم سيأتى من السودان . ولكن حادثة فاشودة قضت على آمال الوطنيين المصريين » .

إن لموضوع فاشودة أهمية كبيرة من الناحية الاستعمارية العامة ، ومن ناحية ارتباطه الوثيق بالمسألة المصرية ومسألة وادى النيل . وأصبح اسم فاشودة ، هذه القرية الصغيرة على النيل الأبيض ، علما بين وقائع التاريخ العالمى المعاصر ، ورمزاً لمنتهى ما وصلت إليه المنافسة الاستعمارية بين إنجلترا وفرنسا ، ودليلاً على ما كانت تستطيعه القوة البحرية من الفصل الحاسم فى الأمور والأزمات الدولية ، ونهاية عملية حقيقية لموقف المعارضة القوية الذى وقفته فرنسا بإزاء الاحتلال البريطانى لمصر . ولذا فموضوع فاشودة لهم من حيث التاريخ الدولى العالمى ، ولكنه بهم أبناء وادى النيل بصفة خاصة لما كان له من أثر فى تقوية دعائم النفوذ الإنجليزى فى هذا الوادى .

ولقد ظلت دراسة ذلك الموضوع من الناحية السياسية إلى السنوات القليلة الماضية قائمة على ما كتبه المعاصرون ، وما خلفه الذين اشتركوا في مغامرة فاشودة من أمثال مارشان وكتشتر . ولذا كانت دراسة ذلك الموضوع من الناحية التاريخية العلمية دراسة مشوهة ناقصة ؛ يظهر فيها روح التحيز القومي وتمجيد الوطن ؛ سواء أكانت هذه الدراسة إنجليزية أم فرنسية ، فهي دائماً تميل ناحية معينة ، وإن كانت كلها لا تستطيع إخفاء النهاية التي انتهت إليها حادثة فاشودة بانتصار السياسة الإنجليزية وإذلال فرنسا .

على إبراهيم عبده